

الموجز التنفيذي

نحو ثقافة الحماي: رؤى مقارنة والطريق إلى الأمام

بقلم ستيفانو¹ باسيتيانون وميشيل كولوتشي²

1. مقدمة: الحماية باعتبارها حتمية ثقافية

في السنوات الأخيرة ، برزت الحماية في الرياضة أكثر من مجرد مسألة الامتثال الإجرائي أو إدارة المخاطر. عبر الولايات القضائية والاتحادات الدولية ، أصبح من الواضح بشكل متزايد أن الحماية الفعالة تتطلب تحولاً ثقافياً عميقاً.

بدلاً من التعامل معها كشرط خارجي يجب الوفاء به ، يجب تبني الحماية باعتبارها التزاماً أخلاقياً ومؤسسياً وثقافياً - وهو التزام يحدد الجوهر الأخلاقي للرياضة وشرعيتها.

وفهم الآن على نطاق واسع على أنه عملية متعددة الأبعاد، تشمل الالتزامات القانونية، والتطوير المعياري، والممارسات التي تركز على الناجين والدروس المستفادة من الصدمات منذ إنشاء كيانات محمية إلى ممارسة التحقيقات والمساءلة.

وعلى الرغم من تزايد الوعي العالمي وانتشار المبادرا الوطنية والدولية، لم يكن هناك حتى الآن أي تحليل مقارن شامل للحماية في مجال الرياضة عبر البلدان والهيئات الحاكمة للرياضة.

ويمثل هذا المجلد الأول، وإن كان بالضرورة جزئياً، لرسم صورة شاملة للحالة الراهنة لسياسات وممارسات الحماية. وهو يجمع المساهمات التي تتناول عشرة أنظمة وطنية إلى جانب تحليلات لبعض الاتحادات الرياضية الدولية الأكثر تأثيراً. في حين أن النتائج الموضحة هنا ليست شاملة ، إلا أنها توفر أساساً حاسماً للبحوث المستقبلية والابتكار العملي وتطوير السياسات في هذا المجال الحاسم. يمثل هذا الكتاب لحظة من الزمن في تطوير الحماية في الرياضة ، والتوقع هو أن يستمر كل من هذا المنشور وممارسات الحماية في التكيف والتطور بما يتجاوز هذه التكرارات الأولية.

يعتمد هذا الفصل على المساهمات المتنوعة التي تم جمعها في هذا المجلد لتقديم تحليل مقارن لنظم الحماية ، مع تسليط الضوء على أوجه التقارب والاختلاف وأفضل الممارسات وكذلك الثغرات وأوجه القصور عبر السياقات الوطنية والعابرة للحدود الوطنية. ودعيت عدة اتحادات دولية إضافية للمشاركة في هذا المسعى الجماعي؛ وعلى الرغم من عدم تلقي الردود في الوقت المناسب للإدراج، فمن المأمول أن توفر الدورات المقبلة فرصة لزيادة توسيع نطاق هذا الحوار وتعزيز مشاركة أعمق والتعلم المتبادل عبر المجتمع الرياضي العالمي.

2. القيم والمبادئ الأساسية لممارسات وسياسات الحماية الفعالة

1 ستيفانو باسيتيانون هو أستاذ كامل لقانون الاتحاد الأوروبي في جامعة بيرغامو (إيطاليا) ، محكم CAS وعضو في " Collegio di Garanzia dello Sport del CONI" (أعلى محكمة رياضية إيطالية في اللجنة الأولمبية الإيطالية). وهو محامي قانوني ومؤسس مشارك لشركة محاماة باسيتيانون - غارافاغليا في بوستو أرسيزيو (إيطاليا). وهو عضو في اللجنة التوجيهية لـ *Rivista di Diritto Sportivo* واللجنة العلمية لـ *Rivista di Diritto ed Economia dello Sport* ، والذي يشغل أيضاً منصب المدير العلمي المشارك. الآراء الواردة في هذه المقالة هي آراء المؤلف فقط ولا تعكس موقف أي مؤسسة تابعة.

2ميشيل كولوتشي هي المؤسس المشارك والرئيس الفخري للجمعية الإيطالية للمحامين الرياضيين (AIAS) ومحررة الموسوعة الدولية للقانون الرياضي. الآراء المعرب عنها في هذه المادة هي آراء المؤلف فقط ولا تعكس موقف أي مؤسسة أو جمعية تابعة.

وفي مجال الرياضة الدولية، تركز ممارسات وسياسات الحماية الفعالة على مجموعة من القيم والمبادئ المشتركة التي توفر مصداقيتها واستدامتها على المدى الطويل.

وفي صميم هذه النظم تكمن **النزاهة والاستقلالية والحياد والمساءلة والشفافية وإمكانية الوصول والشمولية والسرية والوقاية والتناسب والتعلم مدى الحياة**. القيم الأساسية التي تضمن أن آليات الحماية قوية أخلاقياً وموثوقة بها من الناحية الإجرائية.

تتطلب **النزاهة** الاتساق بين الالتزامات المعلنة والممارسة الفعلية ، كما يتضح من عمل اللجنة الأولمبية الدولية في تضمين الحماية في مدونة الحركة الأولمبية.

يحمي **الاستقلال** والحياد عمليات الحماية من تضارب المصالح أو التأثير غير المبرر، وهو تحد تواجهه جميع الجمعيات الرياضية.

تضمن **المساءلة** توزيع المسؤوليات بوضوح وقابلة للتنفيذ بينما تعزز **الشفافية** الثقة من خلال جعل القواعد والإجراءات والناتج واضحة ومفهومة ، كما تم التأكيد عليه في سياسة حماية FIBA.

ومما لا يقل أهمية عن ذلك المبادئ التي تضع تجربة ورفاهية الأشخاص المعرضين للخطر في صميم تصميم الحماية. يضمن **النهج الذي يركز على الناجين والدروس المستفادة من الصدمات** أن السياسات والممارسات تقلل من الضرر وتحترم الكرامة وتتجنب إعادة الصدمة مكرراً وهذه الدروس المستفادة من تجربة المركز الأمريكي للرياضة الآمنة والإصلاحات التي تم تنفيذها في بلدان مثل **أستراليا**.

تتطلب **إمكانية الوصول والشمولية** توفير آليات الحماية عبر اللغات والثقافات والقدرات والفجوات الرقمية ، وهو تحد بدأت الاتحادات الدولية مثل **FIVB والاتحاد الأوروبي لكرة القدم** في التصدي له من خلال موارد متعددة اللغات والتواصل العالمي.

إن **السرية** المتوازنة بعناية مع واجب العمل ، تعزز الثقة في عمليات الإبلاغ ، في حين تضمن المشاركة الفعالة للرياضيين والناجين وأصحاب المصلحة الآخرين - التي تظهر بشكل متزايد في أطر الحماية الوطنية في أوروبا وفي الاتحادات الدولية مثل **FIBA** - أن أطر الحماية تعكس الحقائق الواقعية بدلاً من المعايير المجردة.

أخيراً ، يجب أن تجسد أنظمة الحماية الفعالة أيضاً الوقاية والتناسب والتعلم المستمر. وتستند **الوقاية** إلى التثقيف والتوعية والإدارة المنظمة للمخاطر. وتجسد مبادرات مثل **سياسة حماية الطفل** في الاتحاد الأوروبي لكرة القدم ودورة **التدريب الخاصة بالاتحاد الدولي لكرة القدم (SPOC)** التي ينظمها الاتحاد الأوروبي لكرة القدم كيف يمكن دمج الحماية بشكل منهجي في العمليات اليومية، وتتجاوز التدابير التفاعلية إلى التكامل الثقافي الاستباقي.

يضمن التناسب أن تكون الاستجابات عادلة وقائمة على الحقوق وسليمة من الناحية القانونية ، في حين أن ثقافة **التعلم مدى الحياة والتفكير** والتوافق مع المعايير الدولية المتطورة تسمح بحماية الأنظمة - من **أدوات بناء قدرات اللجنة الأولمبية الدولية** إلى منصة **UEFA-safeguarding.eu الرقمية** - للتكيف مع المخاطر الجديدة وأفضل الممارسات الناشئة.

وهذه القيم والمبادئ التأسيسية مجتمعة توفر الأساس لسياسات الحماية الفردية مع ترسيخ تحول ثقافي أوسع نطاقاً في مجال الرياضة. محور هذا التحول هو خلق **ثقافة الحماية** ، التي تؤسس الثقة والشرعية والفعالية على جميع مستويات النظام الرياضي. وبهذه الطريقة، لا يتم وضع الحماية كمسألة امتثال تنظيمي فحسب، بل كالتزام **جماعي ودائم يحتضنه المجتمع الرياضي العالمي**.

3. الحوكمة والأطر القانونية: نهج المقارنة

ويختلف ترسيخ الضمانات في الأطر المؤسسية والقانونية اختلافاً كبيراً بين الولايات القضائية، وهو في حالة تطور مستمرة.

في **الولايات المتحدة** ، يعتبر **المركز الأمريكي للرياضة الآمنة (USCSS)** أول نظام مركزي مصمم للتدخل والتحقيق ومنع إساءة الاستخدام عبر الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية. أنشئ المركز بموجب القانون الاتحادي من خلال قانون ترخيص الرياضة الآمنة لعام 2017 وتم توسيعه بموجب قانون تمكين الرياضيين الهواة الأولمبيين والمعوقين لعام 2020 ، ويتمتع المركز بسلطة قانونية للفصل في قضايا الحماية بشكل مستقل عن الهيئات الحاكمة للرياضة. وهي تشرف على الامتثال على الصعيد الوطني، وتتطلب عمليات تدقيق سنوية لجميع المنظمات الرياضية الوطنية الـ 52، وتضع معايير موحدة للسلامة في مختلف التخصصات. في حين أن نموه السريع جلب تحديات تنظيمية ، فإن تركيز المركز المتزايد على التعاون مع أصحاب المصلحة ومجتمعات الناجين يعكس تحركاً نحو إصلاحات أكثر استنارة بالصدمات النفسية وتركز على الرياضيين.

في كندا ، تم دمج الحماية في إطار قانوني ملزم تعاقدياً تحكمه المدونة العالمية لقواعد السلوك لمنع ومعالجة سوء المعاملة في الرياضة (UCCMS) ، والتي تم تنفيذها لأول مرة تحت إشراف مكتب مفوض نزاهة الرياضة (OSIC) والآن من قبل المركز الكندي لأخلاقيات الرياضة (CCES). ويكفل المركز استقلالاً إجرائياً عن مركز تسوية المنازعات الرياضية في كندا الذي يفصل في القضايا عن طريق محكمة الحماية التابعة له، مما يخلق هيكلًا مؤسسياً قوياً.

يتميز نهج ألمانيا في حماية الرياضة بالمسؤولية المشتركة بين الرياضة المنظمة والدولة. وهو يكشف عن نظام معياري ديناميكي ومتطور يسعى إلى تعزيز التنظيم الذاتي للرياضة المنظمة وتعزيز سلطة الدولة والرقابة المستقلة. إن اعتماد قانون الرياضة الأمانة من قبل الرياضة المنظمة إلى جانب الإنشاء المتوقع لمركز الرياضة الأمانة وغير العنيفة من قبل الحكومة الفيدرالية يشهد على هذه التطورات الديناميكية. وعلى نحو فريد، وضعت الرياضة المنظمة في ألمانيا أيضاً 'مدونة لإعادة التقييم' كرد على الكشف عن الانتهاكات المنهجية، وتبرز كنموذج يجمع بين الاعتراف الرمزي والاعتراف بالظلم مع الإصلاح البنوي الجوهري.

تتجاوز المدونة آليات الامتثال القياسية من خلال الاعتراف العلني بالإخفاقات المؤسسية في الماضي وتقديم التزام أخلاقي صريح بمواجهتها. وهو لا ينص على إجراء دراسة بأثر رجعي لحالات إساءة المعاملة فحسب، بل أيضاً بإنشاء لجان مستقلة مخولة بالتحقيق في ممارسات الحماية السابقة والحاضرة وتحليلها وتقديم توصيات بشأنها. وتعمل هذه اللجان بشكل مستقل، وتشمل تمثيل الناجين، وتهدف إلى استعادة المصادقية المؤسسية مع تركيز أصوات المتضررين من خلال دمج المبادئ التصالحية مع الرقابة التشغيلية رفعت الرياضة المنظمة في ألمانيا الحماية من مشكلة الامتثال التفاعلي إلى أولوية حوكمة استباقية قائمة على الحقوق. ويعمل هذا النهج كإطار مثالي للبلدان الأخرى والهيئات الرياضية التي تسعى إلى إدماج الحماية في الهياكل الأساسية الديمقراطية وحقوق الإنسان الأوسع نطاقاً.

قامت إيطاليا والبرتغال بإضفاء الطابع المؤسسي على الحماية من خلال الولايات القانونية الوطنية. يتطلب تشريع الإصلاح الرياضي الأخير في إيطاليا من كل اتحاد ونادي اعتماد بروتوكولات حماية وتعيين الضباط ، بدعم من مرصد وطني. وبالمثل، ينص الإطار التشريعي البرتغالي على إدماج أدوار الحماية داخل الاتحادات الرياضية ويخلق سبلاً للتنسيق فيما بين الوكالات.

في أستراليا ، يتم تضمين الحماية في egrity AustraliaSport Int ، وهو نظام نزاهة شامل يدعمه إطار النزاهة الوطني. تم تحليل التعقيد الهيكلي للرياضة الأسترالية من خلال نموذج بيرمان ، الذي يحدد التجزؤ ويقترح نماذج للتوحيد والتماسك.

وقد قطعت بلدان مثل بلجيكا وفرنسا وإسبانيا خطوات هامة في وضع تشريعات حماية على المستوى الوطني.

وفي حالة إسبانيا، يستند ذلك إلى الالتزامات الدولية والدستور على حد سواء. غير أن تنفيذ هذه الأطر على نطاق الهياكل الإقليمية والاتحادية لا يزال يتيح فرصاً لمزيد من التنسيق والاتساق. ومن شأن تعزيز التعاون بين المؤسسات أن يزيد من فعالية واتساق جهود الحماية داخل هذه الولايات القضائية.

على المستوى الدولي ، أدرجت الجمعيات الرياضية ، وفي المقام الأول اللجنة الأولمبية الدولية والاتحاد الأوروبي لكرة القدم ، الحماية في موائيقها الأساسية.

قامت اللجنة الأولمبية الدولية بإضفاء الطابع المؤسسي على الحماية من خلال استراتيجية عالمية تجمع بين الأدوات التنظيمية والتعليم والآليات الخاصة بالأحداث. واحدة من مبادراتها الرئيسية هي مسؤول حماية اللجنة الأولمبية الدولية في teSport Certifica ، الذي يضع معياراً دولياً معترفاً به لحماية المهنين وتم طرحه بالتعاون مع الجامعات والخبراء العالميين. كما نشرت اللجنة الأولمبية الدولية سلسلة من الموارد، بما في ذلك سياسات الحماية النموذجية وقوائم التحقق من التنفيذ، مصممة خصيصاً للجان الأولمبية الوطنية والاتحادات الدولية واللجان المنظمة. خلال الألعاب الأولمبية ودورة الألعاب الأولمبية للشباب ، تنشر اللجنة الأولمبية الدولية ضباط حماية في الموقع ، مدعومين بإطار للإبلاغ وأنظمة إحالة سرية لتمكين حماية الرياضيين في الوقت الفعلي. ومن خلال وحدة الرياضة الأمانة ، تقوم اللجنة الأولمبية الدولية بجمع البيانات، ورصد التقدم المحرز في التنفيذ، ودعم تبادل المعارف بين أصحاب المصلحة فيها. والأهم من ذلك، أنه يعزز المساواة بين الجنسين، وتمكين الشباب، وتمثيل الرياضيين في إطار جهود الحماية، ويهدف إلى تضمين الحماية في أجندة حقوق الإنسان والحوكمة الأوسع للرياضة العالمية.

طورت FIBA بنية حماية رسمية في عام 2022 ، تجمع بين الالتزامات القانونية والسياسات الداخلية والأدوات التشغيلية. تكمن القوة الرئيسية لـ FIBA في الجمع بين اللوائح الملزمة - من خلال نظامها الأساسي ولوائحها الداخلية - وأدوات التنفيذ ، مثل سياسة حماية FIBA ومجلس حماية AFIB الذي يضمن المراجعة الدورية. ويقدم نموذج الاتحاد الدولي لكرة السلة، الذي يستند إلى مبدأ الرياضة الكاملة، المنظمة الجامعة، الحماية ليس فقط للرياضيين القاصرين ولكن ليشمل جميع المشاركين وأصحاب المصلحة في كرة السلة، مع الاعتراف بأن اختلال التوازن في القوة يمكن أن يخلق مخاطر في سياقات مختلفة.

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي لكرة القدم ، فإن شبكته من مسؤولي حماية الأطفال، التي تدعمها الرقابة المركزية، تمثل نموذجاً مبتكراً للتنفيذ اللامركزي، وفي الوقت نفسه، منسقاً.

يهدف إنشاء ضباط حماية مكرسين في كل اتحاد وطني إلى تسهيل تضمين الحماية عبر كرة القدم الأوروبية. يتلقى هؤلاء الموظفون تدريباً متخصصاً ، ويستفيدون من المعايير ومجموعات الأدوات المشتركة ، ويتم دمجهم في مجتمع الممارسة الذي يشجع تبادل الأقران وبناء القدرات. كما قام الاتحاد الأوروبي لكرة القدم بتنفيذ آلية مركزية للرصد والتقييم تسمح بالتقييم المستمر لممارسات الحماية، بما في ذلك في الأحداث الكبرى مثل بطولة أوروبا وبطولات الشباب. نشر الاتحاد إرشادات مفصلة ، بما في ذلك مجموعة أدوات حماية الطفل UEFA ، التي تحدد الإجراءات الواضحة ومدونات السلوك واستراتيجيات الوقاية المصممة خصيصاً لخصوصيات كرة القدم. علاوة على ذلك ، استثمر الاتحاد الأوروبي لكرة القدم بشكل كبير في التعليم من خلال منصات التعلم الإلكتروني متعددة اللغات وورش العمل الشخصية ، مما يضمن وصول الحماية إلى الجهات الفاعلة الشعبية وكذلك المهنيين النخبة. ويجسد هذا النهج المتعدد الطبقات كيف يمكن للاتحاد الدولي أن يضطلع بدور قيادي في تفعيل الحماية بكل من الاتساق والمرونة عبر السياقات الوطنية والثقافية.

وكما هو مفصل في هذا الكتاب، فإن إنشاء أنظمة الحماية غالباً ما ينبع من رد الفعل على الأزمة والفضيحة. ولا يزال من الأهمية بمكان مواصلة تطوير هذه الأطر القانونية لتشمل الناجين وأولئك الأكثر تأثراً بالإساءة في الرياضة، فضلاً عن تبني مبادئ "عدم الأذى"، وحقوق الإنسان، والممارسة والدروس المستفادة من الصدمات . ولا ينبغي اعتبار هذه الأطر ثابتة، بل ينبغي أن تعتبر أدوات للمراجعة والتطور.

4. تصميم السياسات والمحتوى الموضوعي

تختلف سياسات الحماية اختلافاً كبيراً في مستوى وضوحها وقابليتها للتنفيذ وحساسيتها للتجارب الواقعية للناجين. وتكشف نظرة مقارنة للنظم الوطنية والاتحادات الدولية عن الأطر العالية الأداء والمجالات التي تحتاج إلى صقل تنظيمي.

تقدم كندا والولايات المتحدة أمثلة متطورة بشكل خاص لتصميم السياسات.

تعد مدونة السلوك العالمية لمنع ومعالجة سوء المعاملة في الرياضة (UCCMS) واحدة من أكثر أدوات الحماية تفصيلاً وقابلة للتنفيذ قانوناً على مستوى العالم. وهو يحدد بدقة مجموعة واسعة من سلوكيات سوء المعاملة - البدنية والنفسية والجنسية والإهمال - ويفرض سلسلة من الضمانات الإجرائية مثل الإبلاغ الإلزامي وتتبع الحالات والجدول الزمني والطعون. إن UCCMS ليس معياراً طوعياً ولكنه قانون إلزامي وملزم لجميع المنظمات الرياضية الممولة اتحادياً لتبنيها وتنفيذها ، مما يعزز قوتها المعيارية.

وإطار السياسة العامة متطور بشكل جيد، وهناك فرص قيمة لزيادة تعزيزه من خلال دمج الممارسة والدروس المستفادة من الصدمات بشكل أوفى وتعزيز أصوات الرياضيين الناجين، ولا سيما داخل الهيئات الوطنية المعنية بإدارة الرياضة.

أنشأت الولايات المتحدة مدونة SafeSport الخاصة بها في عام 2017 ، وهي سياسة شاملة تحدد اختصاص وسلطة مركز SafeSport الأمريكي (USCSS) بالإضافة إلى التعريفات الصريحة والدقيقة للسلوك والعمليات المحظورة لحل المطالبات. وتعكس المدونة، التي يتم تحديثها كل سنتين، بشكل متزايد مدخلات الرياضيين، وهيئات إدارة الرياضة، والناجين، وأصحاب المصلحة الآخرين. واستكمالاً لذلك وضعت USSCS سياسات منع إساءة استخدام الرياضيين القصر (MAAPP) ، التي تنظم الاتصال الفردي على واحد الكبار القاصر ، والاتصالات الإلكترونية، والسفر والسكن ، وغيرها من الاعتبارات الهامة في الفضاء الرياضي للشباب. كما تقوم USSCS بتنفيذ استراتيجية وقائية قائمة على البيانات ، تستند إلى النظرية ، وأفضل الممارسات ، والنهج والدروس المستفادة من الصدمات ، والتي تجمع بين التعليم والإصلاحات النظامية الأوسع مثل إحالات الموارد ودعم توجيه العمليات ، وتخدم الرياضيين والمدربين وأولياء الأمور وأخصائيي الرعاية الصحية وأخصائيي الإعاقة وأصحاب المصلحة الآخرين.

وعلى الصعيد الوطني، توضح إيطاليا والبرتغال كيف يمكن استخدام الأطر التشريعية الوطنية لتكليف اعتماد سياسات الحماية الداخلية في جميع الاتحادات المعترف بها. في إيطاليا ، تتطلب الإصلاحات الأخيرة التي اعتمدها كل من الحكومة واللجنة الأولمبية الإيطالية أن يكون لكل اتحاد وجمعية رياضية ضابط حماية ، ومدونة سلوك ، وإجراءات للتعامل مع الشكاوى.

كما ينص نظام البرتغال على مواءمة الاتحادات مع مبادئ الحماية المدونة على المستوى الوطني، مع وجود مرصد مخصص يضمن الامتثال. وتقدم بلجيكا نموذجاً مماثلاً، حيث يكون تنفيذ سياسة النزاهة جزءاً من شروط الاعتراف والإعانة للاتحادات الرياضية. وقد أدت هذه الالتزامات القانونية إلى توحيد ممارسات الحماية عبر الرياضة.

ولا تزال هناك فرص هامة لمزيد من التنمية. على المستويات الدولية والقارية والوطنية ، لا يزال عدد من المنظمات الرياضية يعتمد على قواعد أخلاقيات عامة أو لوائح تأديبية. وفي حين أن هذه الأطر توفر أساساً، فإنها لا تجسد في كثير من الأحيان خصوصيات الشواغل

المتعلقة بالحماية أو تعكس قيمة الممارسات التي تركز على الناجين والدروس المستفادة من الصدمات ، كما أنها لا تتضمن دائما آليات رصد قوية. ويتم تعزيز هذه الآليات من خلال توضيح ما يشكل سوء سلوك يمكن الإبلاغ عنه، وتوفير إرشادات سهلة الاستخدام للموظفين والرياضيين، أن يعزز إلى حد كبير فعاليتها. وبهذه الطريقة، يمكن أن تتطور أدوات السياسات من التزامات أخلاقية واسعة النطاق إلى آليات عملية ليست رمزية فحسب، بل استباقية حقيقية.

على مستوى الاتحادات الدولية ، توفر سياسة الحماية للاتحاد الأوروبي لكرة القدم تصنيفاً مفصلاً لمخاطر الحماية ، وتحدد أدواراً ومسؤوليات واضحة ، وتوفر إجراءات نموذجية لإدارة الحوادث. بدلاً من العمل كوثيقة ثابتة ، يتم تضمين السياسة في نظام بيئي أوسع من أدوات التنفيذ ، وأبرزها مجموعة أدوات حماية الطفل في الاتحاد الأوروبي لكرة القدم ، والتي تزود الجمعيات والأندية بمدونات السلوك وقوائم المراجعة وإرشادات إدارة الإفصاح. إلى جانب أنظمة التعليم والرصد في الاتحاد الأوروبي لكرة القدم، يضمن هذا الإطار ترجمة التزامات السياسة بشكل فعال إلى ممارسة في جميع أنحاء كرة القدم الأوروبية.

خضعت كل من FIG و FIVB لإصلاحات مهمة استجابة لأحداث سابقة من سوء المعاملة. وقد قامت بتحديث مدونات الحماية الخاصة بها لتشمل تعريفات أكثر دقة لسوء السلوك، وإجراءات أكثر وضوحاً للإبلاغ والتحقيق، والالتزامات بالنهج التي تركز على الناجين. وتمثل هذه الأطر المنقحة تحولاً كبيراً من إدارة الأزمات التفاعلية إلى التخطيط الاستباقي للسياسات.

تبرز سياسة حماية FIBA لوضوح المصطلحات وتعريفها الواسع للأشخاص المحميين "المشاركين" و"أطراف كرة السلة" ، تتجاوز التركيز التقليدي على القاصرين. وتتمحور الوثيقة حول أربع ركائز - عدم التسامح، والتوقيف، وتحديد الانتهاكات، وإدارة المخاطر - وتدمج مبادئ المساءلة المؤسسية. وهو إطار ديناميكي، يتم استعراضه بانتظام بدعم من مجلس الحماية، مما يسمح لـ FIBA بالحفاظ على التوافق مع المعايير الدولية وتعزيز نهج يركز على الصدمات النفسية ويركز على الناجين.

5. آليات الإبلاغ وإجراءات التحقيق

وترتبط مصداقية وفعالية نظم الحماية ارتباطاً وثيقاً بتصميم وتشغيل آليات الإبلاغ والتحقيق الخاصة بها. ويجب أن تكون هذه الآليات متاحة ومستقلة وقوية إجرائية وحساسة للناجين. عبر الولايات القضائية والمنظمات التي تمت مراجعتها في هذا المجلد ، تظهر مجموعة واسعة من النماذج - بعضها متطور للغاية ، ولا يزال البعض الآخر يتطور.

وقد طبقت اللجنة الأولمبية الدولية نموذج حماية خاص بالأحداث، ونشرت ضباط حماية مدربين في الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للشباب. ويعمل هؤلاء الضباط بموجب بروتوكول إبلاغ سبق وضعه وينسقون بشكل وثيق مع السلطات المحلية والاتحادات الدولية وفرق دعم الرياضيين. كما وضعت اللجنة الأولمبية الدولية توجيهات للجان الأولمبية الوطنية والاتحادات الدولية لتكرار هذه النماذج على المستويات المحلية والقارية والدولية.

في الولايات المتحدة ، تم تكليف المركز الأمريكي للرياضة الآمنة باستقلالية التحقيق ، والسلطات القانونية ، وولاية تغطي الاعتداء الجنسي وأخطر الاعتداءات العاطفية والجسدية للرياضات الأولمبية والبارالمبية في البلاد (على الرغم من أن بعض الهيئات الحاكمة الوطنية لا تزال تحتفظ بالولاية القضائية على قضايا إساءة المعاملة الكبيرة الأخرى). وتشمل عملية التحقيق UCSS مقابلات مع الشهود والأطراف، ومراجعة التقارير السرية، وخيار التحكيم للمجيبين. وهي تدير نظاماً لإدارة الحالات يدعمه مهنيون مع التدريب في الممارسة على الدروس المستفادة من الصدمات . كما تشرف على قاعدة بيانات تأديبية مركزية لإبقاء الجمهور على علم بالوقت الذي يخضع فيه الأشخاص في الحركات الأولمبية والبارالمبية الأمريكية للعقوبات. يعمل موقع المركز الإلكتروني ونموذج الإبلاغ عبر الإنترنت وزيادة التعاون مع أصحاب المصلحة على خلق المزيد من الشفافية في العملية بهدف زيادة الإبلاغ والثقة مع الرياضيين.

وقد وضعت كندا نظاماً مماثلاً، يتميز باستقلال المركز الكندي للأخلاقيات في مجال الرياضة ومركز كندا لتسوية المنازعات الرياضية عن المنظمات الرياضية. ويساعد هذا الاستقلال على زيادة الحياد والحد من تضارب المصالح. ويستفيد المشتكون والمجيبون على السواء من ضمانات إجرائية واسعة النطاق، بما في ذلك وثائق إرشادية واضحة وعملية استئناف منظمة. ويعزز النظام أيضاً الشفافية والمساءلة والسرية من خلال نشر تقارير إحصائية مجهولة الهوية وقرارات التحكيم، فضلاً عن الاحتفاظ بسجل عام للجزاءات.

في أستراليا ، لدى Sport Integrity Australia (SIA) سلطة حماية الشكاوى التي تغطي حالياً الرياضيين فقط الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً وأي رياضي يدعي التمييز فيما يتعلق بخاصية محمية. تقدم SIA هيكلاً من نقطة اتصال واحدة مع نماذج تسجيل موحدة للمنظمات الرياضية الموقعة على إطار النزاهة الوطني ولديه قدرات إحالة مشتركة مع سلطات حماية الطفل والشرطة.

في حين يتم تعريف اختصاص SIA بشكل متعمد ، فإنه يوفر أيضًا فرصًا قيمة لتعزيز مواعمة النظام - على سبيل المثال ، من خلال توضيح المسارات القضائية عندما يكون لدى مجالس إدارة الرياضة الوطنية مستويات متفاوتة من المشاركة مع إطار النزاهة الوطني - وتعزيز التواصل حول عمليات الإبلاغ الأولية وسبل الاستئناف المتاحة.

وأنشأت عدة اتحادات دولية وحدات وكيانات مخصصة للنزاهة أو الحماية. على سبيل المثال ، عزز FIFA التزامه بالحماية من خلال إنشاء وحدة دعم كرة القدم/الأمانة (SFSU) ، وهي كيان مستقل يعمل تحت رعاية مؤسسة FIFA. تهدف هذه المبادرة الرائدة إلى توفير إرشادات الخبراء في الوقت المناسب للناجين والضحايا والمبلغين عن المخالفات داخل النظام البيئي لكرة القدم. وتعمل الوحدة كطريقة مستقلة وسريّة للدعم، وتوفر حيزاً آمناً ومحايلاً للأفراد لطلب المساعدة. وتتمثل مهمتها الأساسية في تقييم ورصد حوادث العنف أو الإساءة في كرة القدم في الوقت الفعلي، وتقديم الدعم المتخصص. على الرغم من أنها ليست هيئة تحقيقية ، إلا أن SFSU تهدف إلى البناء في مجال الدروس المستفادة من الصدمات والمتعلقة بالناجين من البداية . عندما يكون ذلك مناسباً - ووفقاً لقانون FIFA التأديبي ، ومودونة أخلاقيات FIFA ، والمعايير القانونية ذات الصلة - يجوز للوحدة أيضاً تقديم المشورة الفنية إلى الهيئات التأديبية والأخلاقية ، وبالتالي تعزيز الاستجابات المؤسسية. وبالتالي فإن SFSU تلعب دوراً مزدوجاً: تمكين المتضررين من سوء المعاملة وتعزيز العدالة الإجرائية والمساءلة داخل هياكل حوكمة كرة القدم.

أنشأت FIBA نظاماً متعدد المستويات للإبلاغ وإدارة الحالات ، مع قناة مركزية (موقع ويب وبريد إلكتروني مخصص) تكملها أعمال حماية SPOCs داخل الاتحادات الوطنية الأعضاء. ويعهد بإدارة القضايا إلى فريق إدارة حالات الحماية، الذي يعمل بالتنسيق مع موظف النزاهة وفريق الأخلاقيات والفريق التأديبي، مما يضمن التوازن بين دعم الضحايا والسرية والدقة الإجرائية. إن إمكانية تدخل الاتحاد بشكل مباشر في الحالات التي تكون فيها الاتحادات الوطنية غير قادرة على التصرف بشكل مناسب تمثل آلية مساءلة هامة.

أنشأ الاتحاد الدولي للبياتلون (IBU) آلية الحماية الخاصة به بعد الكشف عن سوء المعاملة ويحافظ الآن على إجراءات الدروس المستفادة من الصدمات للاستيعاب والاستجابة.

طور الاتحاد الأوروبي لكرة القدم نموذجاً يستند إلى قنوات الإبلاغ اللامركزية التي تدعمها شبكة من موظفي حماية الأطفال الوطنيين. هؤلاء الموظفون جزء لا يتجزأ من الجمعيات الوطنية ويعملون كنقاط اتصال. خلال المسابقات الدولية ، يفوض الاتحاد الأوروبي لكرة القدم وجود الموظفين في الموقع وأنشأ آليات المسار السريع للحالات العاجلة. تم تصميم أدوات الإبلاغ ، بما في ذلك تطبيقات الهاتف المحمول والمواد متعددة اللغات ، لزيادة إمكانية الوصول إلى أقصى حد عبر جمهور متنوع.

في جميع الاتحادات الرياضية ، هناك فرص قيمة لتعزيز أنظمة الحماية من خلال تعزيز الاستقلالية المتصورة لضباط الحماية. ويمكن أن يساعد ذلك في بناء ثقة أكبر بين الضحايا والناجين، الذين قد يشعرون بالتردد في الإبلاغ عن المخاوف داخل الهياكل التنظيمية القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن توسيع نطاق الحصول على التدريب في الدروس المستفادة من الصدمات النفسية لموظفي الحماية من شأنه أن يزيد من تجهيزهم للاستجابة بطرق حساسة تركز على الناجين وتتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

بدأت العديد من الاتحادات الأخرى - بما في ذلك World Rugby و FIG و FIVB - في دمج الدعم النفسي والصدمات النفسية في أنظمة الإبلاغ الخاصة بها ، بما في ذلك خيارات المشورة السرية ، وبرامج مراقبة الناجين ، وجدول زمنية واضحة لحل الحالات.

على الرغم من هذه الابتكارات ، لا تزال هناك ثغرات مهمة. ففي إسبانيا، على سبيل المثال، لاحظ العديد من أصحاب المصلحة استمرار عدم اليقين بشأن نطاق آليات الإبلاغ وسريتها. وفي بعض الاتحادات، لا تزال الشكاوى تدار داخلياً دون استقلالية كافية، مما يقوض الثقة والنتائج على حد سواء. وتشير هذه التجارب مجتمعة إلى أنه على الرغم من إحراز تقدم كبير، فإن المزيد من الاستثمار في الشفافية والاستقلال المؤسسي والحساسية للصدمات النفسية وإمكانية الوصول أمر أساسي لضمان أن أنظمة الحماية ليست متاحة فحسب، بل هي أيضاً موثوقة وفعالة. ومن الضروري تطوير نظم التحقيق ضمن إطار الدروس المستفادة من الصدمات ، مع ضمان آليات الدعم المناسبة للضحايا والمبلغين عن المخالفات.

6. التدريب وبناء القدرات والتحول الثقافي

ويمثل التعليم وبناء القدرات الركائز الأساسية لأي نظام صون مستدام. يكشف التحليل المقارن للمبادرات المتخذة عبر البلدان والاتحادات عن توافق متزايد في الآراء حول الحاجة إلى تجاوز التوعية نحو استراتيجيات تدريبية شاملة ومدمجة تحول الثقافة التنظيمية والممارسة المهنية.

وقد كانت **اللجنة الأولمبية الدولية** رائدة في وضع المعايير العالمية في هذا المجال من خلال تطوير مسؤول الحماية واستضافة المنافسات الرياضية. تم تصميم هذا البرنامج بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية وخبراء الحماية ، ويوفر تدريباً متعمقاً على الجوانب القانونية والنفسية والإجرائية للحماية. وهو يهدف إلى تمكين المعرفة والممارسة الموحدة عبر اللجان الأولمبية الوطنية والاتحادات الدولية (IFs) ، ولكن أيضاً لتعزيز تعلم الأقران وبناء شبكة دولية من المهنيين المدربين في مجال الحماية. كما دعمت اللجنة الأولمبية الدولية هذا العمل من خلال المنصات الإلكترونية ومجموعات الأدوات العملية والتوجيهات المتعددة اللغات المكيفة لمختلف السياقات الإقليمية والرياضية.

أدمجت العديد من الاتحادات الدولية الحماية في المناهج التدريبية الإلزامية للمدربين والإداريين والمسؤولين الفنيين.

فعلى سبيل المثال، أدرجت شركة FIVB وحدات الحماية في برامج التراخيص الخاصة بها، مما يجعلها شرطاً أساسياً لمواصلة إصدار الشهادات المهنية. وبالمثل ، فإن World Rugby ينص على حماية التدريب كجزء من معاييرها الدنيا لرفاهية اللاعبين واستضافة المنافسة ، وربط هذه المتطلبات بنظام الاعتماد العالمي.

عنصر مبتكر هو التميز في حماية FIBA - نقطة اتصال واحدة (SPOC) ، وهو برنامج تدريبي مخصص لحماية جهات التنسيق داخل الاتحادات الوطنية. تجمع الدورة ، التي تثرىها مجموعة أدوات حماية FIBA ، بين النظرية والممارسة ، وتوجيه SPOCs في تطوير خطط العمل واستراتيجيات الاتصال وخرائط الإحالة المحلية. تمتد هذه التربة متعددة الطبقات إلى المدربين والحكام والمتطوعين وأولياء الأمور واللاعبين ، مما يعزز فكرة أن "الحماية هي مسؤولية الجميع" وتطبيع نهج استباقي وثقافي للحماية في كرة السلة.

يقدم الاتحاد الأوروبي لكرة القدم نموذجاً شاملاً لحماية التعليم. وتشمل استراتيجيتها التدريبية مجموعة من نماذج التنفيذ - نماذج التعلم الإلكتروني، وحلقات العمل الشخصية، وإحاطات إعلامية خاصة بالأحداث - تستهدف مستويات مختلفة من النظام الإيكولوجي لكرة القدم. وقد ضمن الاتحاد الأوروبي لكرة القدم أن تكون حماية المحتوى مصممة خصيصاً للسياقات الثقافية والوطنية، مع الحفاظ على الاتساق من خلال منهج مركزي. والأهم من ذلك، أن التدريب على الحماية يمتد ليشمل الحكام والمتطوعين وموظفي الدعم، مما يضمن أن مبادئ الحماية تتخلل الهيكل التشغيلي بأكمله.

وتعكس النظم الوطنية أيضاً إضفاء الطابع الرسمي المتزايد على متطلبات التدريب. في إيطاليا ، تنص قوانين الإصلاح الرياضي الأخيرة على حماية التعليم لجميع الموظفين العاملين مع القصر ، مع مراقبة التنفيذ من قبل مرصد وطني. وبالمثل، أدخلت البرتغال التزامات قانونية للتدريب، وكثيراً ما يتم تقديمها من خلال الاتحادات الرياضية بالتعاون مع وكالات الدولة. في كلا البلدين ، يتم دمج الحماية بشكل متزايد في الأطر الوطنية لتعليم المدربين.

في كندا ، يوافق إطار UCCMS بنية تحتية تدريبية قوية تم تطويرها من قبل مختلف أصحاب المصلحة ، بما في ذلك رابطة التدريب في كندا ويشمل برنامج الاحترام في الرياضة ووحدة التدريب الرياضي الآمن. وتستخدم هذه الأدوات على نطاق واسع، من بين أدوات أخرى، وتوفر أشكالاً مرنة للوصول، بما في ذلك التوافق بين الأجهزة المحمولة والنسخ المتعددة اللغات، مما يعزز التواصل مع قاعدة واسعة من المشاركين.

في الولايات المتحدة ، يتطلب مركز الولايات المتحدة للرياضة الآمنة (USCSS) من جميع المشاركين البالغين في الرياضة الأولمبية والبارالمبية الذين هم على اتصال منتظم مع القاصرين أو لديهم سلطة على القاصرين باتخاذ تدريب سنوي SafeSport Core Training مركز على الوقاية من سوء المعاملة والاستجابة لها ، كما يوفر العديد من الموارد التعليمية الأخرى المقدمة بتنسيقات يمكن الوصول إليها ، ولغات متعددة ، وعبر تطبيق SafeSport Ready للجوال.

تقدم أستراليا ، بتنسيق من Sport Integrity Australia (SIA) ، تدريباً مخصصاً للحماية يرتبط بإطار النزاهة الوطني. ويشمل ذلك دراسات الحالة الخاصة بالرياضة، ووحدات حماية الطفل، والمبادئ التوجيهية القطاعية للمدربين والمعلمين. كما تعزز SIA التطوير المهني المستمر من خلال ندوات عبر الإنترنت ، والتواصل المجتمعي ، والشرارات مع الجامعات.

وأسهل الدفاع عن الرياضيين-الناجين إلى حد كبير في إعادة تشكيل المحتوى التعليمي وتقديمه. ومبادرات مثل "لا شيء عنا بدوننا" و "جيش الناجين" عاشت التجربة كمورد تربوي حاسم. وتشجع هذه الحركات المؤسسات على أن تظل متجاوبة وتطلعية، مع تعزيز مصداقية التدريب من خلال دمج وجهات نظر متنوعة. كما يدعون إلى التصميم المشترك للمناهج الدراسية ويدعون إلى أساليب إيصال الدروس المستفادة من الصدمات النفسية تحترم السلامة النفسية للمشاركين. إن خبرة التجارب التي يعيشها الرياضيون والناجون ضرورية لتغيير الثقافة الرياضية حقاً ووقف قبول إساءة المعاملة في الألعاب الرياضية في جميع أنحاء العالم.

التعليم في مجال الحماية ليس مسألة تقنية فقط؛ أنها ثقافية عميقة أيضا. أصبحت مفاهيم مثل السلامة النفسية والثقة بين الأشخاص والشمول - التي تم تسليط الضوء عليها في الفصول المواضيعية لهذا المجلد - مركزية لإعادة تصور كيفية عمل الفرق والاتحادات والمنظمات. وبالتالي، فإن التدريب لا يتعلق بنقل المعرفة فحسب، بل يتعلق أيضاً بتهيئة بيئة تُعطى فيها الأولوية للحماية كقيمة، وليس مجرد قاعدة.

والأثر التراكمي لهذه المبادرات هو تحول تدريجي ولكنه ملحوظ نحو ثقافة الحماية المتأصلة في الممارسة اليومية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات، لا سيما في الوصول إلى المدربين والمتطوعين على مستوى المجتمع المحلي في بيئات تعاني من نقص الموارد، وفي ضمان تحديد أولويات البرامج التعليمية على المدى الطويل. وسيطلب سد هذه الثغرات استثماراً مستداماً وتنسيقاً متعدد المستويات واستعداداً للنظر إلى الحماية ليس كعبء امتثال، بل كمهمة أخلاقية وتربوية.

7. التقييم والرقابة والتعلم المؤسسي

فالحماية الفعالة لا تتطلب سياسات وتدريباً سليماً فحسب، بل تتطلب أيضاً آليات قوية للتقييم والرقابة والتعلم المؤسسي. وهذه العناصر ضرورية لتحديد نقاط الضعف، وتتبع التقدم المحرز، وتكييف الممارسات القائمة على التحديات الناشئة وتعليقات أصحاب المصلحة. وتكشف الأدلة المقارنة المستمدة من النظم الوطنية والاتحادات الدولية عن وعي متزايد بالحاجة إلى رصد منظم وحلقات التغذية المرتدة، على الرغم من أن التنفيذ يتفاوت تفاوتاً كبيراً.

وتدمج **اللجنة الأولمبية الدولية** مؤشرات الحماية في رصدها الأوسع للحوكمة الرشيدة. وتشجع وحدة الحركة الأولمبية التابعة لها المعنية بمنع التحرش وسوء المعاملة في الرياضة اللجان الأولمبية الوطنية والاتحادات الدولية على تقديم تقارير سنوية عن تنفيذ تدابير الحماية. وعلاوة على ذلك، تقوم اللجنة الأولمبية الدولية بتقييم نشر وتشغيل موظفي الحماية في الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للشباب، وإدراج هذه الدروس في استراتيجيتها العالمية.

في **كندا**، قبل أن يتولى المركز الكندي للأخلاقيات في الرياضة (CCES) إدارة البرنامج الكندي للرياضة الآمنة، قام مكتب مفوض نزاهة الرياضة (OSIC)، كوظيفة مستقلة لمركز حل النزاعات الرياضية في كندا (SDRCC)، بنشر بيانات حول حماية الشكاوى، والجدول الزمني للحل، والنتائج الإجرائية. وتعمل تدابير الشفافية هذه كآليات للمساءلة وأدوات للتحسين المستمر للسياسات. وتتيح التقارير السنوية ولوحات المعلومات الإحصائية لأصحاب المصلحة تتبع الاتجاهات وتحديد أنماط المخاطر وتقييم الاستجابة المؤسسية. ومن المتوقع أن يواصل المركز هذه الممارسات الفضلى.

في مساهمة **أستراليا**، يقترب الباحثون من تحليلهم من خلال نموذج بيرمان. ويسمح هذا الإطار التحليلي لأصحاب المصلحة بتقييم الحماية عن طريق تحديد الترابط بين الجهات الفاعلة، وتحديد الأماكن التي تتماشى فيها الاستراتيجيات أو تتطلب تعديلها، وتحديد الثغرات التنظيمية والسياسية. ويدعم النموذج التعديلات القائمة على الأدلة، وينظر المؤلفون إلى هذا النموذج كوسيلة قوية لإثراء الحوار الوطني بشأن إصلاح نظام النزاهة.

وقد أعطت **البرتغال وإيطاليا** الأولوية لتقييم الحماية من خلال إنشاء مرصد وطنية مخصصة، تعمل كمراكز مركزية للرقابة والتنسيق والتعلم المؤسسي. وهذه المراسد مكلفة بصلاحيات متعددة الأوجه تشمل جمع البيانات بصورة منهجية عن ممارسات الحماية، ومراجعة مستقلة للسياسات، ورصد تنفيذ التدريب، ونشر الممارسات الجيدة القائمة على الأدلة.

في **إيطاليا**، تم تقديم per la Tutela dei Minori nello Sport Osservatorio Nazionale كجزء من حزمة أوسع من الإصلاحات التشريعية التي أعادت تعريف إدارة الرياضة وتعزيز آليات المساءلة عبر الاتحادات والأندية. واعتمد المرصد مبادئ توجيهية شاملة يتعين على الرابطة الرياضية اتباعها في وضع وتنفيذ سياساتها المتعلقة بالحماية. وعلاوة على ذلك، يقع على عاتق هذه الجمعيات التزام قانوني بتقديم تقارير منتظمة إلى المرصد عن أنشطتها في مجال الحماية، ومستويات الامتثال، وأي حوادث أو تدابير تصحيحية تتخذها. ويعزز هذا الشرط المتعلق بالإبلاغ الرقابة ويكفل استمرار تدفق البيانات للاسترشاد بها في استراتيجيات التقييم الوطنية. ويعمل المرصد بالتعاون الوثيق مع الشبكة الوطنية لمكافحة العنف وخدمات حماية الطفل لضمان المواءمة بين القطاعات والرقابة الشاملة.

في **البرتغال**، يعمل المرصد الوطني تحت رعاية المعهد البرتغالي للرياضة والشباب (IPDJ) ويحافظ على شراكات استراتيجية مع مختلف الوزارات والهيئات الرياضية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني. وهي تصدر تقارير عامة سنوية تقدم بيانات مصنفة عن أنشطة الحماية، ومستويات الامتثال، والأداء المؤسسي، مما يعزز الشفافية ومقارنة الأقران. كما يقدم المرصد المساعدة التقنية إلى الاتحادات في تصميم سياسات الحماية، وإجراء الاستعراضات الداخلية، وتلبية المعايير الوطنية. وكلا المرصد يجسدان نموذجاً للتعلم المؤسسي المدمج،

الذي لا يكون فيه التقييم وظيفة منعزلة بل هو جزء لا يتجزأ من حماية الحوكمة. ويجسد عملهم كيف يمكن للشراكات بين الدولة والرياضة أن تعزز القدرة التشغيلية للمنظمات الرياضية مع موازنة الحماية مع أهداف السياسة العامة الأوسع نطاقاً.

طور الاتحاد الأوروبي لكرة القدم إطار تقييم ديناميكي يركز على عمليات الحماية خلال البطولات الدولية الكبرى. يجمع الاتحاد ردود فعل منظمة من ضباط الحماية ومسؤولي الفريق والرياضيين لتقييم فعالية قنوات الإبلاغ وبروتوكولات الاستجابة للحالات وخدمات الدعم. لا يعزز نموذج التقييم الخاص بالحدث التعلم في الوقت الفعلي فحسب ، بل يولد أيضاً رؤى مقارنة قابلة للتطبيق عبر المسابقات.

ويمكن رؤية أمثلة إضافية على التعلم المؤسسي في الاتحادات مثل World Rugby و FIG ، التي أطلقت مراجعات داخلية وتكليفاً بإجراء مراجعات خارجية لتقييم نظم الحماية الخاصة بها. وقد أدت هذه العمليات إلى وضع خطط عمل تصحيحية وتحسين هياكل الحماية.

ومع ذلك ، في العديد من الولايات القضائية والهيئات الرياضية ، لا تزال هناك تحديات كبيرة. ولا تزال البيانات المتعلقة بحماية الشكاوى والردود مجزأة أو مسجلة بشكل غير متسق أو غير متاحة للجمهور. وهذا يحد من قدرة أصحاب المصلحة على إجراء مقارنات عبر الولاية القضائية أو التقدم المعياري. في بعض السياقات ، هناك تردد في المشاركة في التقييم الخارجي بسبب المخاوف المتعلقة بالسمعة أو القيود القانونية أو نقص القدرة المؤسسية.

ولبناء ثقافة صون متجاوبة حقاً وخاضعة للمساءلة، من الضروري إعطاء الأولوية للتقييم كجزء لا يتجزأ من التطوير التنظيمي. وهذا لا يتطلب أدوات تقنية فحسب، بل يتطلب أيضاً تحولاً ثقافياً نحو الشفافية والتواضع والتعلم القائم على الأدلة. تشير التجارب التي تم تحليلها في هذا المجلد إلى أنه عندما يتم إعطاء الأولوية للتعلم المؤسسي ، تتطور أنظمة الحماية بسرعة أكبر ، وتستجيب بشكل أكثر فعالية لاحتياجات الناجين ، وتتمتع بثقة أكبر من أصحاب المصلحة.

8. التأملات المقارنة والابتكارات الهيكلية

ويكشف التحليل المقارن لمساهمات الحماية الوطنية والدولية عن مشهد ديناميكي وسريع التطور. في جميع أنحاء الولايات القضائية والمنظمات الرياضية ، يتم تطوير مجموعة واسعة من الابتكارات الهيكلية والإصلاحات المؤسسية ، مما يشير إلى ظهور الحماية كمجال كامل للحوكمة في مجال الرياضة.

ومن أبرز التطورات إنشاء مؤسسات حماية أكثر استقلالية.

يمثل المركز الأمريكي للرياضة الآمنة (USCSS) والآن المركز الكندي للأخلاقيات في الرياضة (CCES) خروجاً أساسياً عن نماذج الامتثال التقليدية الداخلية. وتتمتع هذه الهيئات بصلاحيات تحقيق مستقلة وتحتفظ بولايات قانونية رسمية. لقد ساعدوا في توحيد توقعات الحماية عبر تخصصات رياضية متعددة. وتتخذ نظم إدارة القضايا وممارسات الإبلاغ العام والضمانات الإجرائية خطوات لتحديد استقلاليتها وزيادة الشفافية والثقة في مجال الرياضة.

وتتضح أهمية الولايات التشريعية بنفس القدر في إيطاليا والبرتغال ، حيث تم تضمين الإصلاحات في قوانين الرياضة الوطنية. وفي كلا البلدين، حفزت المبادرات التي تقودها الدولة إعادة الهيكلة المؤسسية، وأجبرت الاتحادات على اعتماد سياسات رسمية للحماية، وتعيين موظفين، وتقديم تقارير منتظمة عن الامتثال. وفي إيطاليا ، تسير ولاية الدولة هذه جنباً إلى جنب مع ولاية موازية من قطاع الرياضة نفسه ، مما يخلق إطاراً تعاونياً تعمل فيه الدولة والإدارة الرياضية معاً على تعزيز وتطوير سياسات حماية قوية. هذا يوضح كيف يمكن للانخراط السياسي والقانوني أن يولد تغييراً منهجياً ويضمن الاستدامة على المدى الطويل. تظهر تطورات مماثلة في أستراليا ، حيث تعمل نزاهة الرياضة أستراليا (SIA) كسلطة وطنية شاملة ذات ولايات تنظيمية وتعليمية.

كما توفر الهياكل اللامركزية والمنسقة نماذج واعدة. وتجسد شبكة حماية الاتحاد الأوروبي لكرة القدم، التي تتألف من ضباط حماية معينين داخل كل اتحاد وطني، كيف يمكن لنماذج الحكم الاتحادي تحقيق التوازن بين الاستقلالية المحلية والاتساق القاري. يدعم الاتحاد الأوروبي لكرة القدم هذه الشبكة بأدوات مركزية ووحدات تدريبية وبروتوكولات خاصة بالبطولة تتيح تنفيذ الحماية بطريقة منسقة ومرنة في جميع أنحاء أوروبا. وتعكس اللجنة الأولمبية الدولية هذا المنطق من خلال إطار من معايير الحماية العالمية في الوقت الذي تشجع فيه اللجان الأولمبية الوطنية والاتحادات الدولية على التنفيذ المصمم خصيصاً.

تشكل الابتكارات التي يقودها الناجون قوة تحويلية عبر عدة سياقات. وقد شهدت **المملكة المتحدة والولايات المتحدة** ظهور حركات من قبيل ما سبق ذكره "جيش الناجين" الذي يعطي الأولوية للإنتاج المشترك والمعارف التجريبية وتمثيل الناجين في وضع السياسات والتعليم. تدفع هذه المبادرات الشعبية المؤسسات إلى دمج التجربة الحية ليس فقط كشهادة ولكن كمصدر أساسي لتطوير النظم وشرعية السياسات والمحتوى التدريبي والتفكير الأخلاقي.

توضح حالة FIBA كيف يمكن أن يكون النهج المتكامل الذي يجمع بين الالتزامات التنظيمية والأدوات التعليمية وآليات الإبلاغ نموذجًا قابلاً للتكرار في الاتحادات الدولية الأخرى. وتؤكد قدرتها على إشراك الاتحادات الوطنية بالأدوات العملية ومسارات التمكين كيف يمكن أن تصبح الحماية التزاماً مشتركاً ومتكاملاً ثقافياً.

في **ألمانيا** أصبحت الحماية الآن عنصراً أساسياً في الاعتماد المهني المرتبط بالرياضة، ويرتبط مباشرة بأطر ضمان الجودة. تضمن هذه المبادرات عدم نقل الحماية إلى إدارة معينة فقط ولكنها تصبح مصدر قلق يومي لجميع أصحاب المصلحة.

ومما له نفس القدر من الأهمية الابتكارات في عمليات التحقيق المستنيرة بالصددمات. قطعت BUI و FIG و World Rugby خطوات كبيرة في مواءمة إجراءات التحقيق مع رفاة الناجين والاستقلال. من خلال توفير الوصول إلى الدعم النفسي وقنوات الإبلاغ والتسهيلات الإجرائية التي تهدف إلى الحد من إعادة الصدمة، يهدف عملهم إلى توفير التوازن بين الإجراءات القانونية الواجبة والتعاطف ويوضح أن السلامة القانونية والسلامة العاطفية لا يستبعد أحدهما الآخر.

وتوضح هذه الأمثلة مجتمعة أن الحماية لم تعد وظيفة طرفية أو تفاعلية. وهي تتطور إلى نظام حكم متعدد الأبعاد، عابر للحدود، وقائم على الحقوق. يتم تعريف هذا المجال بشكل متزايد من خلال التزامه بمبادئ الاستقلالية والشمول والشفافية وتمكين الناجين. ما يظهر هو بنية مرنة ولكنها قوية من الناحية المعيارية - قادرة على التكيف مع البيانات المؤسسية المتنوعة مع البقاء راسخة في القيم المشتركة للكرامة والسلامة والمساءلة. تمثل أفضل الممارسات المحددة في هذا المجلد خارطة طريق لصانعي السياسات وقادة الرياضة وحماية المهنيين الملزمين بتحويل الرياضة إلى مساحة آمنة وأخلاقية للجميع. وبالمثل، فإن أي ثغرات تم الكشف عنها توفر فرصاً حاسمة للتعليم والتكيف وتعزيز سياسات الحماية، وضمان التحسين المستمر والفعالية على المدى الطويل.

9. التحديات والقضايا التي لم يتم حلها

على الرغم من التطور المتزايد لأطر الحماية، لا تزال العديد من التحديات الهيكلية والثقافية تعوق تحقيقها الكامل. ومن أهم هذه المسائل تجزئة المسؤوليات، لا سيما في الأنظمة الرياضية الاتحادية أو اللامركزية. في سياقات مثل **بلجيكا وإسبانيا**، غالباً ما يؤدي تداخل الولايات بين الوزارات والسلطات الإقليمية والاتحادات الرياضية إلى فجوات في التنسيق، ومبادئ توجيهية متضاربة، وضعف المساءلة. إن عدم وجود سلسلة قيادة موحدة في مجال حماية الحكم يفرض الاتساق ويؤخر الاستجابات المؤسسية لسوء المعاملة.

ويكتسب التعاون الأفقي بين الهيئات الرياضية ووكالات حماية الطفل والخدمات الصحية وإنفاذ القانون الاعتراف به كعنصر أساسي من عناصر الحماية الفعالة. ومما يبعث على التشجيع أن بعض البلدان - مثل **كندا وألمانيا وإيطاليا** - قد أنشأت بالفعل بروتوكولات وآليات إحالة مشتركة بين الوكالات، تقدم نماذج قيمة للبناء عليها. ويمثل تعزيز هذا التعاون عبر المزيد من الولايات القضائية فرصة هامة لتعزيز استجابات الحماية الشاملة والمتعددة التخصصات.

وتزيد القيود المالية من تفاقم هذه المشاكل، ولا سيما على مستوى القواعد الشعبية.

غالباً ما تفتقر الأندية الصغيرة والجمعيات المحلية إلى الموارد اللازمة لأجور موظفي الحماية أو إجراء تدريب منتظم أو تطوير قنوات إبلاغ يمكن الوصول إليها. يمكن أن يؤدي هذا التفاوت في الموارد إلى عدم تكافؤ الحماية للأطفال والأشخاص الضعفاء اعتماداً على الرياضة أو المنطقة أو مستوى اللعب. وفي تطوير النظم الرياضية، كثيراً ما تتفاقم هذه التفاوتات بسبب محدودية الهياكل الأساسية التكنولوجية، وعدم كفاية الدعم اللغوي، ونقص الموظفين المؤهلين.

وتتمثل إحدى طرق التخفيف من هذه الفوارق في ربط التمويل بالتزامات الحماية، وهي استراتيجية تعتمد على نحو متزايد في بعض الولايات القضائية. في **المملكة المتحدة**، ترتبط متطلبات التدريب على نحو وثيق بشروط تلقي التمويل العام أو الياصيص بدلاً من عمليات ضمان الجودة الداخلية فقط. على سبيل المثال، تطلب Sport England و UK Sport من المنظمات الممولة إثبات أن جميع الموظفين والمتطوعين المعنيين قد اضطلعوا بتدريبات حماية معتمدة، والحفاظ على أدلة على الانتهاء كجزء من تدقيق الامتثال.

لا تزال المقاومة الثقافية واحدة من أكثر الحواجز المستمرة أمام حماية التنفيذ. في بيئات تنظيمية مختلفة، لا تزال الحماية تعتبر فرضاً بيروقراطياً وليس مسؤولية أخلاقية أساسية. وقد عززت الفضائح البارزة، التي تغطيها الصحافة على نطاق واسع، تصورات الإنكار المؤسسي والدفاعي، فضلاً عن التردد في وضع حماية الرياضيين والناجين في صميم الأولويات التنظيمية.

الالتزام بالقيادة عامل مهم آخر. حيث تؤيد القيادة بنشاط الحماية - من خلال التخطيط الاستراتيجي وتخصيص الموارد وتنفيذ الدعوة العامة - تميل إلى أن تكون أكثر فعالية واستدامة. ومع ذلك، وفي غياب هذا الالتزام، تظل السياسات في كثير من الأحيان سطحية أو أداء. ولا يزال التباين بين التبنّي الرسمي والممارسة الفعلية يشكل خط صدع حرج في العديد من البيئات.

تتطلب معالجة هذه القضايا التي لم يتم حلها مزيجاً من الاستراتيجيات القانونية والثقافية والمالية والتنظيمية. كما أنه سيتطلب المزيد من الاستثمار في الرصد والتقييم ومشاركة الناجين لضمان تطور الحماية من حتمية السياسة إلى روح مؤسسية حية.

10. توصيات للمواءمة والتنمية المستقبلية

بالاعتماد على التحليل المقارن للنماذج المؤسسية والأطر القانونية والممارسات الميدانية، يظهر عدد من التوصيات الاستراتيجية لتوجيه التنمية المستقبلية وتنسيق الحماية في الرياضة.

أولاً، يتطلب التنسيق تدوين معايير الحماية الدنيا والملزمة. في الوقت الحاضر، لا تزال الحماية متفاوتة: وتفرض بعض النظم عمليات مراجعة صارمة للتدريب والامتنال، بينما تعتمد نظم أخرى على مبادئ توجيهية طوعية قليلة أو معدومة الإنفاذ. ولسد هذه الثغرات، ينبغي أن تستند المعايير الدولية إلى مبادئ حقوق الإنسان وأن تترجم إلى التزامات ملموسة. ويشمل ذلك، كحد أدنى، اشتراط أن يكمل جميع المدربين والمتطوعين والموظفين تدريبات الحماية المعتمدة كشرط للترخيص أو الانتماء إلى النادي؛ (أ) إنشاء قنوات إبلاغ مستقلة يسهل الوصول إليها، ومتاحة بلغات متعددة وخالية من تضارب المصالح؛ مراقبة الامتنال المنتظمة، مع فرض عقوبات متناسبة - مثل سحب التمويل أو الاستبعاد من المنافسة - للمنظمات التي لا تقي بالتزامات الحماية.

والمنظمات الدولية مثل اللجنة الأولمبية الدولية (اللجنة الأولمبية الدولية) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والاتحادات الدولية الرئيسية في وضع جيد لقيادة هذه العملية من خلال ربط الاعتراف والدعم المالي لضمان الامتنال. ولا يمثل دورها في صياغة مبادئ عامة فحسب، بل أيضاً في ضمان رصد المعايير الملزمة وإنفاذها وقابليتها للتكيف مع النظم القانونية المتنوعة مع ضمان الحماية الأساسية.

ثانياً، يجب أن تركز الحماية على الاستقلال المؤسسي. أظهرت دول مثل كندا والولايات المتحدة قيمة كيانات الحماية المستقلة - مثل المركز الأمريكي للرياضة الآمنة ومكتب مفوض نزاهة الرياضة (OSIC) والمركز الكندي للأخلاقيات في الرياضة (CCES) - التي تتمتع بالاستقلالية وسلطة التحقيق. ويكتسي استكشاف تكيف هذه النماذج على الصعيدين الوطني والدولي، مع توفير الموارد المناسبة والولاية القانونية، أهمية حاسمة لبناء الثقة والنزاهة الإجرائية.

ثالثاً، ينبغي إعطاء الأولوية للإدماج المجدي للناجين في جميع مراحل حماية نظم الحوكمة، وصنع السياسات، والتدريب، والتنفيذ، والتقييم. وتوضح تجربة المبادرات التي يقودها الناجون في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، بما في ذلك " جيش الناجين " المذكورين أعلاه و "لا شيء عنا بدوننا "، الشرعية الإضافية والبصيرة التحويلية التي تأتي من تركيز التجربة الحية في الممارسة المؤسسية مع نهج شامل للدروس المستفادة من الصدمات.

رابعاً، يجب تنسيق معايير التدريب ودمجها في مسارات التعليم الرياضي عبر جميع الأدوار والمستويات. وتوضح شهادة الحماية العالمية للجنة الأولمبية الدولية، وتكامل تعليم مدرب FIVB، والنماذج الوطنية في أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، أمثلة مبكرة على بناء القدرات الموحدة والحساسية للسياق. وينبغي ألا يشمل التدريب التوجيه التقني فحسب، بل ينبغي أن يشمل أيضاً الكفاءة الثقافية والمنهجيات والدروس المستفادة من الصدمات. لضمان المقارنة والاعتراف المتبادل بين البلدان والمنظمات، يجب النظر في اعتماد إطار مشترك لتشكيل الحماية - على غرار الإطار المرجعي الأوروبي المشترك للغات (CEFR) على المستوى الأوروبي. ومن شأن هذا الإطار أن يحدد مستويات تدريجية من الكفاءة (من الوعي التأسيسي إلى الخبرة المتخصصة المتقدمة)، وينشئ وصفات مشتركة للمعارف والمهارات والمواقف، ويسمح بالاعتراف الشفاف بالمؤهلات عبر السياقات الرياضية على مستوى العالم. ومن شأن ذلك أن يدعم التنقل والاتساق وضمان الجودة في حماية التعليم، مع الحفاظ على المرونة الكافية للتكيف مع الواقع الثقافي والمؤسسي المحلي.

خامساً، هناك حاجة إلى استثمار أقوى في جمع البيانات، وتقييم السياسات، والإبلاغ العام الشفاف. وتظهر المراسد في البرتغال وإيطاليا، ولوحات المعلومات الإحصائية المجهولة المصدر في كندا، وتطبيق أستراليانموذج بيرمان كيف يمكن للرصد والتقييم أن يسترشدا

بمراجعة السياسات القائمة على الأدلة. وينبغي توسيع المنابر الإقليمية والدولية للتعليم من الأقران - مثل تلك التي تيسرها اللجنة الأولمبية الدولية والاتحاد الأوروبي لكرة القدم لدعم المقارنة بين المعايير وتبادل الممارسات الجيدة وحل المشكلات بشكل تعاوني.

وأخيرا، يجب إدماج الحماية إدماجا كاملا في الأطر الأوسع نطاقا للنزاهة والحكم الرشيد للرياضة. وهذا يتطلب تضمين معايير الحماية في معايير التمويل، وتقييمات الأداء، ومراجعة حسابات الحوكمة. وينبغي ألا تعامل الحماية بعد الآن على أنها وظيفة ثانوية بل بوصفها عنصرا أساسيا محددًا للشرعية المؤسسية وجزءا من نسيج الثقافة الرياضية.

الطريق إلى الأمام معقد وعاجل على حد سواء. ويدعو إلى توحيد الجهود المجزأة، وتوسيع نطاق النماذج الناجحة، وتطوير أنظمة شاملة وشفافة وقوية من الناحية القانونية. ومن خلال تنفيذ هذه التوصيات، يمكن للمنظمات الرياضية أن تضمن أن الحماية ليست مجرد التزام بالامتثال، بل ركيزة أساسية للحوكمة الرياضية الأخلاقية والمرونة القائمة على الحقوق.

11. من الحماية إلى التمكين

وقد شهدت الحماية في مجال الرياضة تحولا مفاهيميا وهيكليا عميقا. بمجرد اعتباره مصدر قلق هامشي، أصبح معترفاً به الآن كركيزة أساسية للحوكمة الأخلاقية والشرعية المؤسسية ورفاهية الرياضيين. وتكشف النظم الوطنية والاتحادات الدولية التي تم بحثها في هذا المجلد أن الحماية لم تعد محددة فقط بالامتثال التنظيمي أو التخفيف من المخاطر. وبدلاً من ذلك، فقد برز كإطار متعدد الأبعاد يقوم على حقوق الإنسان، والإدماج، والمساءلة، والتمكين. وعلى الرغم من أن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، إلا أن هذه الأنظمة بدأت في التركيز على الحماية بطريقة توقف وتمنع إساءة الاستخدام في الرياضة.

وتبين الأمثلة الواعدة - سواء من المؤسسات المستقلة في أمريكا الشمالية أو الشبكات الاتحادية في أوروبا أو الحركات التي يقودها الناجون - أن الحماية المجدية تتطلب الاستقلال الهيكلي والتنسيق بين القطاعات والابتكار التعليمي والقيادة المستدامة والالتزام بمبادئ حقوق الإنسان والرعاية المستمدة من الدروس المستفادة من الصدمات. كما أنه يتطلب تحولا ثقافيا أساسيا: من النماذج الهرمية للسيطرة إلى نماذج الرعاية التشاركية، حيث يُنظر إلى جميع أصحاب المصلحة - وخاصة الأكثر ضعفاً - على أنهم أصحاب حقوق - يتمتعون بصوت ووكالة.

الرحلة معقدة وغير متكافئة ومستمرة. ومع ذلك، فإنه يسترشد بشكل متزايد بأفق معياري مشترك: خلق بيئات آمنة وشاملة وتمكينية يمكن فيها للرياضة تحقيق أعلى تطلعاتها الاجتماعية والأخلاقية. عبر الولايات القضائية، نرى تقارباً متزايداً حول المبادئ الرئيسية - مثل الشفافية ومركز الناجين والتعلم المؤسسي - التي تعيد تشكيل كيفية تصور الحماية وتشغيلها.

والأهم من ذلك، أن الزخم ليس مجرد من أعلى إلى أسفل. فالدعوة الشعبية، وقيادة الناجين، وتعليم الأقران تحفز التغيير من الداخل. بنفس القدر من الأهمية هو الإدماج المجدي للجهات الفاعلة المحلية والمهنيين في الخطوط الأمامية ذوي الخبرة في الطب وعلم النفس والتربية والعمل الاجتماعي. يجلب هؤلاء الأفراد رؤى حرجية وحساسة للسياق تثرى أطر الحماية وتعزز قدرتهم على الاستجابة لأشكال مختلفة من الضرر. وتساعد معارفهم المتعددة التخصصات على ضمان أن تدخلات الحماية ليست قوية إجرائيا فحسب، بل أيضا متسقة عاطفيا ونمائيا مع احتياجات الأطفال والبالغين الضعفاء. يضمن إشراك الرياضيين والمربين والممارسين المجتمعين في التصميم المشترك لتدابير الحماية وتنفيذها أن الإصلاحات ليست مشروعة فحسب، بل تستجيب أيضاً، وذات صلة ثقافياً، ومستدامة.

كما يظهر هذا المجلد، أن الحماية ليست نقطة نهاية ولكنها ممارسة حية - واحدة تتطور مع السياق، وتتعمق من خلال التفكير، وتعزز من خلال التعاون. اتجاه السفر واضح: نحو ثقافة عالمية للحماية حيث الحماية ليست استثناء بل قاعدة، وحيث تصبح الرياضة مجالاً للكرامة والثقة والتمكين لجميع المشاركين. من خلال تبني هذه الرؤية، يمكن للرياضة أن تتجاوز الوقاية من الضرر لتصبح قوة تحويلية للمرونة والإنصاف والازدهار البشري.

12. الالتزامات والأولويات للعمل المستقبلي

لتعزيز ثقافة الحماية في مجال الرياضة، يتم تحديد الأولويات الرئيسية العشر التالية من أجل اتخاذ إجراءات فورية ومستدامة:

- وضع معايير عابرة للحدود الوطنية واضحة ومشاركة للحماية تنطبق على الرياضة والبلدان، مع احترام الثقافات والنظم المحلية.

- **دعم هيئات الحماية المستقلة** التي يمكنها التصرف بإنصاف ، والاستماع إلى الناجين ، والتحقيق في المخاوف دون ضغوط من المنظمات الرياضية.
- **إشراك الناجين بشكل هادف** في صياغة السياسات والتدريب والقرارات.
- **جعل حماية التدريب أمر لا بد منه للجميع** في مجال الرياضة - من المدربين والمتطوعين إلى الرياضيين والمدربين والحكام - بحيث تصبح السلامة جزءاً من الممارسة اليومية.
- **جمع وتبادل البيانات بشكل أفضل** لفهم ما هو فعال، وما هو ليس فعال، وأن هناك حاجة إلى المساعدة، وتكون منفتحة وشفافة مع الجمهور.
- **ضمان حصول الجمعيات الشعبية** ، وخاصة النوادي الصغيرة، على **دعم مالي وتنظيمي مستهدف** حتى تتمكن من توظيف ضباط الحماية، وتقديم تدريبات عالية الجودة، وتنفيذ أنظمة قوية للإبلاغ الأمن وتقييم المخاطر.
- **العمل معاً عبر القطاعات** ، وربط أصحاب المصلحة الرياضيين بالمدارس والأسر والمجتمعات المحلية والخدمات الصحية ووكالات حماية الطفل للاستجابة بشكل أفضل عند معالجة قضايا النزاهة والوقاية والحماية.
- **جعل الحماية جزء من كيفية قياس النجاح** ، وربطه بالتمويل ، ومراجعات الأداء ، والحكم الرشيد.
- **استمر في التعلم والتحسين** ، من خلال الاستماع إلى العاملين في الخطوط الأمامية ، واستخدام الأبحاث ، والتعلم من بعضهم البعض عبر الحدود.
- **تعزيز البحوث والمشاريع والدراسات حول الحماية** ، على الصعيدين الوطني والدولي ، ودعم الأحداث العامة - مثل المؤتمرات وورش العمل أو اللجان - التي تعقد بشكل مثالي جنباً إلى جنب مع الأحداث الرياضية الكبرى. تساعد هذه اللحظات على زيادة الوعي وتبسيط الضوء على المشكلة وتوليد زخم للتغيير.

